

الموضوع: تعليم - لجميع المنشآت / بالالتزام بأحكام القواعد المنظمة لخدمات المحاسبة، والتقييد بتصحيح أوضاعها وفقاً للآلية التصحيحية الصادرة عن الهيئة.

(تعليم)

- جميع (المنشآت) التي تقدم أنشطة خدمات المحاسبة -

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

إشارة إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤/١) وتاريخ ٢٤٣٩/٢ هـ، المتضمن في البند (أولاً) اعتماد القواعد المنظمة لخدمات المحاسبة، والقاضي في البند (ثانياً) بأن تلتزم المنشآت القائمة قبل صدور القرار بتصحيح أوضاعها بما يتوافق مع القواعد وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ نشر القرار، وفقاً للآلية التصحيحية التي تصدرها الهيئة.

وفي ضوء ما أشير إليه، تود الهيئة التأكيد بأنه على - جميع المنشآت والكيانات - التي تقدم (أنشطة) خدمات المحاسبة، ويدخل ضمن نطاق خدماتها التي تزاولها ما يلي:

أ- كل ما له علاقة بإثبات وقياس وتسجيل المعلومات المالية.

ب- القيام بكل ما يلزم لإعداد التقارير بأنواعها سواء للأغراض الداخلية للمنشأة أو للأغراض الخارجية.

ج- إعداد الموازنات التخطيطية.

د- تحليل الانحرافات.

هـ- تصميم أنظمة الرقابة المالية.

بضرورة التقييد بأحكام القواعد المنظمة لخدمات المحاسبة، وتصحيح أوضاعها وفقاً لأحكام القواعد وفقاً للآلية التصحيحية - للمنشآت القائمة والتي تقدم خدمات المحاسبة قبل صدور قرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين رقم (٤/١) وتاريخ ٢٤٣٩/٢ هـ، والمشورة في جريدة أم القرى في العدد رقم (٤٩٩٣) بتاريخ ٢٤/١/١٤٤٥ هـ.

ونأمل منكم الاطلاع على أحكام القواعد المنظمة لخدمات المحاسبة، والآلية التصحيحية المرافقتين، ومراعاة التقييد بأحكامهما، وتصحيح أوضاعكم وفقاً للأحكام الواردة فيها، وذلك للاستمرار في مزاولة الأنشطة التي ترتبط بخدمات المحاسبة بشكل نظامي.



وللاستفسارات حول - الآلية التصحيحية - وآلية تقديم الخطة التصحيحية الازمة للمتابعة، يمكنكم التواصل مع الإدارة التنفيذية بجودة الأداء المهني من خلال البريد الإلكتروني QC5@socpa.org.sa

وللاستفسارات حول آلية الحصول على التراخيص المهنية الازمة للاستمرار في تقديم خدمات المحاسبة، يمكنكم التواصل من خلال البريد الإلكتروني Legal@socpa.org.sa

نأمل الاطلاع والإحاطة والعمل بوجهه.



ولكم أطيب تحياتنا

الرئيس التنفيذي

د. أحمد بن عبد الله المغامس

عنده / محمد بن سليمان الغيبي



١١- الآلية التصحيحية للمنشآت القائمة والتي تقدم خدمات المحاسبة قبل صدور قرار مجلس إدارة الهيئة

السعودية للمرأجعين والمحاسبين رقم (١٤) وتاريخ ١٤٤٣/٩/٢ هـ

إشارةً إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٤) وتاريخ ١٤٤٣/٩/٢ هـ، المتضمن في البند (أولاً) اعتماد القواعد المنظمة لخدمات المحاسبة، والقاضي في البند (ثانياً) بأن تلتزم المنشآت القائمة قبل صدور القرار بتصحيح أوضاعها بما يتوافق مع القواعد وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة سنوات من تاريخ نشر القرار، ووفقاً للآلية التصحيحية التي تصدرها الهيئة.

وحيث تهدف هذه الآلية التصحيحية إلى إتاحة الفرصة للمنشآت القائمة والتي ترغب بالاستمرار في مزاولة أنشطة خدمات المحاسبة بتصحيح أوضاعها وذلك وفقاً للأحكام الواردة فيها، وتحديد آليات التصحيح والإجراءات والمعالجة.

لذا؛ فإنه على المنشآت القائمة والتي تقدم ضمن نطاق خدماتها أنشطة مهنة (خدمات المحاسبة) المنصوص عليها في المادة (الرابعة) من القواعد المنظمة لخدمات المحاسبة الالتزام بالآتي:
 أولاً: الحصول على الترخيص المهني المؤقت لمزاولة مهنة خدمات المحاسبة خلال الفترة التصحيحية، ويشترط للترخيص المهني المؤقت لمزاولة المهنة خلال الفترة التصحيحية توافر الشروط التالية:

- ١- أن تكون المنشأة مرخصة من الجهة المختصة قبل تاريخ صدور القواعد ونشره.
- ٢- أن يكون الترخيص المشار إليه في الفقرة (١) من هذا البند سارياً قبل صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٤) وتاريخ ١٤٤٣/٩/٢ هـ ونشره.
- ٣- أن تتوافر الشروط الأساسية بصاحب الطلب والواردة في الفقرات (أ) (ب) (و) من المادة الخامسة من القواعد، وهي كما يلي:

- أ- أن يكون سعودي الجنسية.
- ب- أن يكون كامل الأهلية.



و- أن يكون حسن السيرة والسلوك، وغير محكوم عليه بحد شرعى أو بجريمة مخلة بالأمانة أو الشرف ما لم يكن قد رُد إليه اعتباره، وألا يكون قد صدر في حقه قرار تأديبى بالفصل من الخدمة الحكومية ما لم يكن قد مضى على صدور القرار التأديبى (ثلاث) سنوات.

٤- يلتزم الحاصل على الترخيص المؤقت لمزاولة مهنة خدمات المحاسبة خلال الفترة التصحيحية بالتسجيل في العضوية المهنية في الهيئة، ويستثنى أعضاء الهيئة المهنيين الحاصلين على ترخيص مهنى مؤقت لمزاولة المهنة خلال الفترة التصحيحية من إكمال ساعات التعليم المهني المستمر وفقاً للفقرة (١/٢) الواردة في القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر.

٥- الالتزام بتزويد الهيئة بالبيانات الازمة عن المنشأة، وفقاً للنماذج التي تحددها الهيئة.
ثانياً: يتم معالجة طلبات الحصول على الترخيص المهني المؤقت وفقاً لإجراءات إصدار الترخيص الواردة في القواعد المنظمة لخدمات المحاسبة.

ثالثاً: يجب ألا تزيد مدة الترخيص المهني المؤقت الممنوح للمنشأة عن (ثلاث) سنوات من تاريخ نشر قرار مجلس إدارة الهيئة في جريدة أم القرى، والذي نشر بتاريخ ١٤٤٣/١٠/١٩ هـ

رابعاً: يجب تقديم خطة العمل التصحيحية للهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الحصول على الترخيص المهني المؤقت لمزاولة خدمات المحاسبة، وسيتم متابعة تنفيذها بشكل ربع سنوي.

خامساً: في حال توقف الحاصل على الترخيص المهني المؤقت لمزاولة خدمات المحاسبة عن تقديم خدمات المحاسبة خلال الفترة التصحيحية أو انتهاء الفترة التصحيحية دون استيفاء المتطلبات الازمة للحصول على الترخيص فيجب عليه الامتناع عن تقديم أي خدمة ضمن نطاق خدمات المحاسبة والواردة في المادة (الرابعة) من القواعد، والالتزام بأحكام المواد (١٢-١٣-١٤) من القواعد المنظمة لخدمات المحاسبة.

سادساً: لا يجوز للمنشآت القائمة والتي تقدم ضمن نطاق خدماتها أنشطة ترتبط بخدمات المحاسبة إبرام عقود خدمات جديدة مع المستفيدين ضمن إطار خدمات المحاسبة إلا بعد تصحيح أوضاعها وذلك وفقاً للأحكام الواردة في هذه الآلية التصحيحية.

سابعاً: يعمل بهذه الآلية التصحيحية اعتباراً من تاريخ صدورها ونشرها، ويجوز لمجلس إدارة الهيئة تعديل هذه الآلية ومراجعتها متى ما دعت الحاجة إلى ذلك.

”



2/2

القواعد المنظمة

لخدمات المحاسبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ا. المادة الأولى:

يكون للكلمات والعبارات -أينما وردت في القواعد- المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك:

القواعد: القواعد المنظمة لخدمات المحاسبة.

الوزارة: وزارة التجارة.

الوزير: وزير التجارة.

الهيئة: الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

المهنة: مهنة تقديم خدمات المحاسبة.

الترخيص: وثيقة تصدر من الوزارة، تتيح لمن صدرت له مزاولة المهنة، وفقاً للشروط والضوابط المحددة بالقواعد.

المرخص له: شخص ذو صفة طبيعية مرخص له بمزاولة المهنة.

السجل: قاعدة بيانات المرخص له وكل ما يطرأ عليها من تعديلات أو تغييرات.

ب. المادة الثانية:

ينشأ السجل في الهيئة ويحتوي على البيانات الآتية:

ا. اسم المرخص له ورقم هويته، وتاريخ الترخيص له في مزاولة المهنة ورقمها وتاريخ انتهائه، وبيانات التراخيص السابقة إصدارها له.

ب. اسم المكتب أو الشركة التي يزاول المرخص له المهنة من خلالها.

ج. أسماء الشركاء في الشركة المهنية مقارنة ببيانات المذكورة في الفقرة (ا) من هذه المادة لكل شريك.

ج. المادة الثالثة:

ا. لا تجوز مزاولة المهنة إلا بعد الحصول على الترخيص وفقاً لأحكام القواعد.

ب. استثناءً من الفقرة (ا) من هذه المادة، يجوز للمحاسب القانوني المرخص له بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة، تقديم الخدمات المحاسبية دون الحصول على ترخيص خاص بذلك.

٤. المادة الرابعة:

- أ. ينحصر نطاق المهنة للمرخص له في تقديم ما يلي:
- أ. كل ما له علاقة بإثبات وقياس وتسجيل المعلومات المالية.
 - ب. القيام بكل ما يلزم لإعداد التقارير بأنواعها سواءً للأغراض الداخلية للمنشأة أو للأغراض الخارجية.
 - ج. إعداد الموازنات التخطيطية.
 - د. تحليل الانحرافات.
 - هـ. تصميم أنظمة الرقابة المالية.
- ـ. لا يشمل نطاق المهنة تقديم خدمات المراجعة أو خدمات التأكيدات الأخرى والخدمات الأخرى ذات العلاقة التي تنظمها معايير المراجعة أو خدمات الزكاة والضرائب.

٥. المادة الخامسة:

يتم الترخيص لطالب الترخيص وفقاً لما يلي:

ـ. المتفرغ لمزاولة المهنة وفقاً للخواص الآتية:

- ـ. أن يكون سعودي الجنسية.
- ـ. أن يكون كامل الأهلية.
- ـ. أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية أو أي مؤهل أعلى في تخصص المحاسبة أو أي تخصص آخر في أحد تخصصات العلوم الإدارية أو فروعها، شريطة أن يكون طالب الترخيص مستكملاً (إحدى وعشرين) ساعة في المحاسبة أو فروعها، أو ما تعدد الهيئة معادلاً لها.
- ـ. أن يجتاز الاختبارات المهنية التي تحددها الهيئة.
- ـ. أن يكون مسجلاً في العضوية المهنية في الهيئة، وأن تتوافر لديه خبرة عملية لا تقل عن سنة في أعمال المحاسبة أو المراجعة في أحد مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة أو في الجهات الحكومية، أو الشركات المساهمة والمنشآت الأخرى.
- ـ. أن يكون حسن السيرة والسلوك، وغير محكوم عليه بحد شرعي أو بجريمة مخلة بالأمانة أو الشرف ما لم يكن قد رُد إليه اعتباره، وألا يكون قد صدر في حقه قرار تأديبي بالفصل من الخدمة الحكومية ما لم يكن قد مضى على صدور القرار التأديبي (ثلاث) سنوات.

٢. غير المتفرغ لمزاولة المهنة وفقاً للضوابط الآتية:
 يجوز الترخيص لشخص غير متفرغ وفقاً لما يلي:
 أ. الشروط المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة.
 ب. ألا تتجاوز مدة مزاولته المهنة دون تفرغ (ثلاث) سنوات، ويدخل في حساب هذه المدة كل مدة سمح لها فيها بمزاولة المهنة دون تفرغ.
 ج. ألا يقدم خدمات محاسبة للشركات المساهمة والبنوك وشركات التمويل والهيئات والمؤسسات العامة.

٦. المادة السادسة:

١. يقدم طلب الترخيص وفق النماذج والإجراءات التي تحددها الهيئة.
٢. يجب أن يكون الطلب مكتماً بالبيانات والمرفقات التي تحددها الهيئة.
٣. للهيئة عند دراسة الطلب إجراء ما يلزم للتحقق من صحة البيانات المقدمة من طالب الترخيص، وعلى مقدم الطلب استكمال ما يلزم في مدة لا تتجاوز (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه بذلك، وإلا عُدّ الطلب كأن لم يكن.
٤. تنظر الهيئة في الطلبات المقدمة إليها وبعد استيفاء جميع الشروط ترفع توصيتها إلى الوزارة خلال (خمسة) أيام عمل.
٥. تصدر الوزارة قرارها - خلال (خمسة) أيام عمل - بالموافقة، أو بالرفض مسبباً ولطالب الترخيص التظلم من قرار الرفض أمام المحكمة المختصة.
٦. يجدد الترخيص بناءً على طلب يقدم قبل انتهائه (بتسعين) يوماً على الأقل.

٧. المادة السابعة:

يمنح المرخص له بعد قيده في السجل ترخيصاً بمزاولة المهنة، موضحاً به رقم القيد وتاريخه، ويعتبر الترخيص نافذاً لمدة (ثلاث) سنوات.

٨. المادة الثامنة:

- يلغى الترخيص في أي من الحالات الآتية:
 ١. عدم توافر أي من الشروط والضوابط المنصوص عليها في المادة (الخامسة) من القواعد.

٢. طلب المرخص له إلغاءه، على أن لا يكون لديه أي التزامات متعلقة لعملاء أو موظفين يعملون لديه، وللهيئة اتخاذ ما يلزم للتحقق من ذلك.
٣. وفاة المرخص له.

٩. المادة التاسعة:

يجب على المرخص له أن يخطر الهيئة بكل تغيير بطرأ على بيانات التواصل معه وذلك خلال شهر من تاريخ التغيير، ويترتب على عدم الإخطار خلال المدة المحددة صحة إبلاغه على البيانات الموجودة بالهيئة.

١٠. المادة العاشرة:

يلتزم المرخص له -سواء كان يزاول العمل من خلال مكتب فردي أو شركة مهنية- بتزويد الهيئة سنويًا خلال فترة لا تزيد على (١٢) يوماً من تاريخ نهاية السنة المالية للمكتب، أو كلما لزم الأمر، وفقاً للآلية التي تحددها الهيئة بالبيانات الآتية:

١. أي معلومات وبيانات تمكن الهيئة من متابعة نوعية الممارسة المهنية لمكتب المرخص له أو الشركة التي يزاول العمل المهني من خلالها، وطبيعتها ومدى التزام المكتب أو الشركة بأحكام هذه القواعد وبقواعد المهنة وسلوكها وآدابها ومعايير المحاسبة ومعايير المهنة الأخرى التي تصدرها الهيئة، وبالواجبات المحددة بموجب الأنظمة واللوائح.
٢. أسماء المنشآت التي يتولى تقديم خدمات المحاسبة لها.

١١. المادة الحادية عشرة:

١. التقييد بقواعد المهنة وسلوكها وآدابها ومعايير المحاسبة ومعايير المهنة الأخرى التي تصدرها الهيئة، كما يجب على المرخص له التقييد بالواجبات المحددة بموجب الأنظمة واللوائح والقواعد المعتمدة.

٢. الاحتفاظ بأوراق عمل المكتب ونسخ من التقارير التي يعدها وحفظها بوسائل الحفظ الالزمة التي تحددها الهيئة وذلك لمدة لا تقل عن (عشر) سنوات من تاريخ إعداد التقرير.
٣. أن يزاول العمل والتوقيع على التقارير بنفسه، ولا يجوز إنابة شخص آخر في التوقيع، كما يجب على المرخص له الالتزام بنوع وعدد العمال المقدمة لهم خدمات المحاسبة سنويًا وفقاً لما تحدده الهيئة.

ع. أن يتخذ اسمه الشخصي اسمًا لمقره الرئيس، ويجوز له أن يتخذ اسمًا مبتكرًا على أن يكون مقرورناً باسمه الشخصي، وأن يذكر اسمه ورقم الترخيص في وثائقه ومراسلاتة وكل ما يصدر عنه من تقارير وبيانات، ويجب عليه أن يضع الترخيص الصادر له في مكان بارز في مقره.

١٢. المادة الثانية عشرة:

يجب على المرخص له إذا توقف أو أوقف عن مزاولة المهنة، لأي سبب من الأسباب بصورة مؤقتة أو نهائية، أن يبلغ الهيئة وعملاه بذلك خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ توقفه أو إيقافه، وبعد الترخيص ملغياً في حال الإيقاف النهائي، أو في حال التوقف مدة تزيد على سنتين.

١٣. المادة الثالثة عشرة:

أ. في حال توقف المرخص له أو إيقافه عن مزاولة المهنة نهائياً أو لمدة يتربّب عليها الإضرار بالعملاء أو الغير، وجب عليه هو -أو من يمثله- اتباع الإجراءات الآتية خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ توقفه:

أ. إخطار الهيئة بأسباب التوقف أو الإيقاف ومدته.

ب. إخطار الهيئة بالخدمات التي يقوم بتقديمها والتي ستتأثر بفترة التوقف أو الإيقاف والإجراءات التي ستتخدّل لحفظ حقوق عملائه، وأن ينسق مع الهيئة في كيفية معالجة الآثار المتترّبة على توقفه أو إيقافه.

ج. يلتزم الشركاء في الشركة المهنية عند توقف أو إيقاف أي من شركائهم بصفة نهائية، باتخاذ الإجراءات النظامية الالزمة وفقاً لنظام الشركات المهنية وإخطار الهيئة بإجراءات إسناد الأعمال التي يشرف عليها الشريك المتوقف أو الموقف إلى الشركاء الآخرين المرخص لهم.

ـ. إذا رغب المرخص له غير المفترغ لمزاولة المهنة -وفقاً للقواعد- في التوقف عن مزاولة المهنة بصورة مؤقتة؛ فيجب ألا تزيد مدد توقفه على (ستة) أشهر كحد أقصى طوال المدة التي يُسمح له فيها بمزاولة المهنة دون تفرغ.

١٤. المادة الرابعة عشرة:

للهمّة في حال توقف المرخص له الذي يزاول المهنة من خلال مكتب خاص عن مزاولة المهنة أو إيقافه بشكل نهائي أو لمدة يتربّب عليها الإضرار بالعملاء أو الغير، دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة (الثالثة عشرة) من القواعد، اتخاذ أي من الإجراءات الآتية:

١. حصر العمليات المعلقة لدى مكتبه، وبيان الحقوق والالتزامات المترتبة على المكتب.
٢. تعيين مرخص له بمزاولة المهنة أو محاسب قانوني مرخص له بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، يتولى تصفية جميع العمليات القائمة في تاريخ التوقف وتصفية حقوق العاملين والالتزامات وأي حقوق أخرى.
٣. تحديد المقابل المالي المستحق لها وللمرخص المعين نظير هذا العمل.

١٥. المادة الخامسة عشرة:

دون الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أنظمة أخرى، يعاقب من يخالف القواعد بوحدة أو أكثر من العقوبات الآتية:

١. الإنذار.

٢. الإيقاف عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة.

٣. شطب الترخيص.

١٦. المادة السادسة عشرة:

١. تشكل بقرار من الوزير لجنة من (ثلاثة) أعضاء أصليين وعضو (رابع) احتياطي، يكون من بينهم مستشار قانوني، للنظر في مخالفات القواعد وتطبيق العقوبات الواردة في المادة (الخامسة عشرة).

٢. تصدر قرارات اللجنة بموافقة أغلبية أعضائها، وتكون جميع قراراتها مسيبة، ويصدر الوزير قواعد عمل اللجنة ويحدد مكافآت أعضائها وأمانتها.

١٧. المادة السابعة عشرة:

يجوز للمرخص له الذي شطب ترخيصه وفقاً للقواعد أن يطلب إعادة الترخيص بعد انقضاء (خمس) سنوات من تاريخ نفاذ قرار الشطب، ويبيت الوزير أو من يفوضه في الطلب، وتتبع في إعادة الترخيص الشروط والإجراءات المقررة لإصداره.

١٨. المادة الثامنة عشرة:

تنشر القواعد في الجريدة الرسمية، ويعمل بها بعد ستة أشهر من تاريخ نشرها.



8004404444



www.socpa.org.sa



Socpa_ksa